مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/5/18

الردع الخفي
صعود الدولة الاستخباراتية في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب 2026

د. مهند حميد الراوي

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

2026/5/18

ورقة تحليلات

الردع الخفي

صعود الدولة الاستخباراتية في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب 2026

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الأمنية والعسكرية / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /شؤون الإقليمية والدولية / مكافحة التطرف والإرهاب

د. مهند حميد الراوي / دكتوراه في العلوم السياسية/ الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الطبيعة العامة لاستراتيجية مكافحة الإرهاب

وقّع الرئيس دونالد ترامب استراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية لعام 2026. وتُعدّ هذه الاستراتيجية أول وثيقة رسمية لمكافحة الإرهاب في ولايته الثانية، وهي بمثابة إعادة هيكلة لكيفية تحديد الحكومة الأمريكية للتهديدات الإرهابية، وترتيب أولوياتها، وتحييدها. إذ تحدد هذه الوثيقة، الصادرة عن البيت الأبيض في مايو 2026 في عهد الرئيس دونالد جيه ترامب، تحولاً استراتيجياً في الأمن القومي الأمريكي يرتكز على مبدأي «أمريكا أولاً» و«السلام من خلال القوة». وتُعدّ هذه الوثيقة عقيدةً استراتيجيةً وأيديولوجيةً لمكافحة الإرهاب، تعكس نهج «أمريكا أولاً» الذي تنتهجه إدارة ترامب، وهي تجمع بين: «عقيدة الأمن القومي، والأيديولوجية السياسية، والاستراتيجية العسكرية، والتوجه الاستخباراتي، وإنفاذ القانون، وإدراك التهديدات الجيوسياسية». كما تتمحور الاستراتيجية حول السلطة الرئاسية، والسيادة، وأمن الحدود، والعمليات العسكرية الهجومية، ومواجهة الأعداء الأيديولوجيين للدولة.

إذ يمثل مفهوما «أمريكا أولاً» و«السلام من خلال القوة» نموذجاً متميزاً في السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي. وانطلاقاً من جذور عميقة في المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، يعطي هذا النهج الأولوية للسيادة الوطنية، واتخاذ القرارات الأحادية أو القائمة على المصالح المتبادلة، والتفوق العسكري الساحق بوصفه وسيلةً أساسيةً لردع الخصوم وحماية المصالح الوطنية. وقد اكتسب

مصطلح «أمريكا أولاً» شهرةً واسعةً قبل الحرب العالمية الثانية، ممثلاً موقفاً انعزالياً يهدف إلى إبقاء الولايات المتحدة بعيدةً عن الصراعات الأوروبية. وفي السياسة المعاصرة، أُعيد تعريفه بوصفه نهجاً قومياً في السياسة الخارجية، يدعو إلى إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية الأمريكية وسيادتها على الاتفاقيات متعددة الأطراف، وهياكل الحوكمة العالمية، أو مشاريع بناء الدول في الخارج.

أما مفهوم «السلام من خلال القوة»، فهو مفهوم جيوسياسي قديم يعود إلى المثل الروماني: «إذا أردت السلام، فاستعد للحرب». وفي تاريخ الولايات المتحدة، يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بنهج إدارة ريغان في الحرب الباردة. وتنص هذه العقيدة على أن أفضل طريقة لتجنب الحرب بالنسبة للدولة هي الحفاظ على قوة عسكرية هائلة، بحيث لا يُخاطر أي خصم بشن ضربة استباقية. وعندما يتم دمج هذين المفهومين في استراتيجية موحدة للأمن القومي، فإنهما يخلقان موقفاً يعتمد بشكل كبير على الردع العسكري والنفوذ الاقتصادي، مع التعبير عن الشكوك تجاه التحالفات التقليدية والمؤسسات الدولية.

من جهة أخرى، وارتباطاً بالبعد الاستخباراتي للاستراتيجية، تتصور استراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية لعام 2026 إعادة هيكلة جذرية لجهاز الاستخبارات الوطني، وتحويله من شبكة تقليدية لجمع المعلومات إلى «دولة استخباراتية هجومية» ذات طابع استباقي عالٍ. ويتمثل جوهر هذا البعد في الفصل التام بين أجهزة الأمن

الفيدرالية والسياسة، وتحويل تركيزها من المراقبة السياسية الداخلية إلى تحييد التهديدات الملموسة حصراً، مثل إرهاب المخدرات، وشبكات الجماعات الإسلامية المتطرفة، والمتطرفين اليساريين العنيفين. ومن خلال دمج الاستخبارات بسلاسة مع القدرات السيبرانية الهجومية، والضغط المالي المكثف، والعمل العسكري الفوري، تُسخّر الاستراتيجية المعلومات لتفكيك التهديدات استباقياً، وذلك في إطار مبدأ «السلام من خلال القوة».

البعد الأيديولوجي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب

عند قراءة البعد الأيديولوجي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية المعاصرة حتى عام 2026، نلاحظ تحولاً واضحاً من النهج العسكري البحت، الذي غالباً ما ارتبط بفترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر، إلى إطار عمل يدمج بصورة كبيرة صراع الأفكار والهوية والسرديات الرقمية. ويتماشى هذا النهج بشكل وثيق مع النظريات البنائية للأمن، التي تُقرّ بأن التهديدات المتطرفة لا تستمد قوتها من التمويل والأسلحة فحسب، بل من أيديولوجيات قوية تستغل مواطن الضعف المجتمعية.

ويظهر ذلك من خلال الاعتراف بالتهديدات المتنوعة أيديولوجياً، إذ يُعدّ أبرز تحول أيديولوجي في السنوات الأخيرة هو الاعتراف الرسمي بأن مشهد التهديدات لم يعد يهيمن عليه تيار أيديولوجي واحد، مثل الجماعات المتحالفة مع القاعدة أو داعش، بل توسعت الاستراتيجية بشكل واضح لتشمل طيفاً واسعاً ومتشعباً من التطرف.

ومن أبرز تلك التهديدات، وفق الوثيقة، «صعود التطرف العنيف ذي الدوافع العنصرية أو العرقية»، إذ يولي الجهاز الأمني الأمريكي حالياً اهتماماً بالغاً لمكافحة هذا النوع من التطرف. ويمثل ذلك تحولاً استراتيجياً للتصدي للشبكات العابرة للحدود التي تربطها أيديولوجيات التفوق العرقي الأبيض، والنازية الجديدة، وغيرها من الأيديولوجيات الهوياتية العابرة للحدود، ولا سيما بين أمريكا الشمالية وأوروبا.

أما التهديد الثاني، فهو «التطرف المناهض للحكومة والتطرف ذو القضية الواحدة»، إذ اتسعت القائمة الأيديولوجية لتشمل الجهات الفاعلة التي تحركها مشاعر مناهضة للسلطة أو مظالم محددة للغاية، مما أدى إلى تحويل التركيز بعيداً عن مناطق الصراع الجيوسياسي التقليدية، ونحو التطرف الأيديولوجي المحلي والعابر للحدود.

أما التهديد الثالث، فيتمثل في النهج البنائي القائم على المرونة والوقاية، إذ اتجهت الاستراتيجية الأيديولوجية نحو الوقاية وبناء المرونة المحلية. فبدلاً من الاكتفاء بتفكيك الشبكات الإرهابية بعد تشكلها، ينصب التركيز على تعطيل سلسلة الإمداد الأيديولوجي التي تغذي التطرف قبل تحوله إلى تهديد أمني مباشر.

أما البعد الرابع، فهو «مشاركة المجتمع ككل»، إذ تؤكد هذه الاستراتيجية أهمية التواصل مع الزعماء الدينيين المحليين، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لمواجهة الخطابات المتطرفة العنيفة. وتنطلق من فرضية مفادها أن مواجهة أي أيديولوجية

متطرفة تتطلب خطاباً مضاداً أكثر قوة، ومتجذراً في قيم المجتمع المحلي والمعايير الديمقراطية. وأخيراً، تبرز «القيم بوصفها أداة أمنية»، إذ تشير التحليلات الأكاديمية الحديثة لهذه الاستراتيجيات إلى أن سياسات مكافحة التطرف هي، في جوهرها، تعبير عن القيم السياسية. ويسعى النهج الأمريكي إلى التوفيق بين الأمن والحريات المدنية، مع إبراز التعددية وحقوق الإنسان بوصفهما ثقلاً أيديولوجياً موازناً للتطرف المطلق.[1]

إعادة تعريف العدو وتوسيع بنك الأهداف: تعكس الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب لعام 2026 تحولاً جذرياً في العقيدة الأمنية الأمريكية، حيث تمحو الخط الفاصل التقليدي بين «الجريمة المنظمة» و«الإرهاب الدولي». هذا الدمج يعيد تعريف من هو العدو، مما يؤدي تلقائياً إلى توسيع بنك الأهداف ليشمل جهات فاعلة لم تكن تخضع سابقاً للعمليات العسكرية والاستخباراتية المباشرة. تُوسّع هذه الاستراتيجية التعريف التقليدي للإرهاب من خلال دمج التهديدات الجنائية بالإرهاب ليشمل، بالإضافة إلى الجماعات الإسلامية المتشددة، منظمات الجريمة العابرة للحدود، وما تصفه الإدارة الأمريكية بـ (الجماعات السياسية العلمانية العنيفة)، مثل حركة «أنتيفا». وتُمثّل هذه الاستراتيجية تحولاً جذرياً عن كل من خطة ترامب لمكافحة الإرهاب خلال ولايته الأولى، ونهج إدارة بايدن،

1. Natalya Seitakhmetova and Sholpan Zhandossova, between security and belonging: state policy on religious extremism, political values and the politics of identity, Frontiers in Political Science, (Lausanne: Frontiers Forum, 2026), p. 2.

إذ يمثل التركيز على الجماعات اليسارية تحولاً عن السياسة الأمريكية في عهد إدارة بايدن، التي شددت على مخاطر الإرهاب الداخلي المرتبط بأيديولوجيات اليمين المتطرف وتفوق العرق الأبيض[2]. وهذا يعني استهداف الأيديولوجيات السياسية المحلية. لكن في نفس الوقت ربطت الوثيقة البعد الأوروبي في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب من خلال اعتبار الجزء الأكثر خطورة في الاستراتيجية لا يتعلق بالداخل الأمريكي، بل بأوروبا، التي وصفتها الوثيقة بأنها موطن لعدد من السياسات التي "تسمح بنمو بيئات حاضنة للتطرف"، بحسب النص. وتذهب الاستراتيجية إلى حد الربط بين سياسات الهجرة الأوروبية والانفتاح الثقافي من جهة، وبين تصاعد احتمالات الإرهاب من جهة أخرى، في تحليل أثار جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية في أوروبا. جاء في نص الاستراتيجية: «من الواضح للجميع أن الجماعات المعادية المنظمة جيداً تستغل الحدود المفتوحة وما يرتبط بها من أفكار ذات سمة تميل الى العولمة. وكلما نمت هذه الثقافات الغريبة، واستمرت السياسات الأوروبية الحالية لفترة أطول، زاد احتمال حدوث الإرهاب». ويعكس هذا الخطاب تحولاً واضحاً في اللغة السياسية الأمريكية الرسمية، حيث يتم الانتقال من التركيز على التهديدات الأمنية التقليدية إلى تبني خطاب سياسي يربط بين الهجرة، والعولمة، والاستقرار الأمني.[3]

2. Nik Popli, Trump Releases New 'Counterterrorism Strategy' With Fresh Focus on Cartels and Antifa, (USA: TIME, 2026), https://time.com/article/2026/05/06/trump-new-counterterrorism-strategy/

3. استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب 2026، إلى أي مدى تؤثر على العلاقات مع أوروبا؟، (برلين: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2026)، https://www.europarabct.com/?p=118112

أدوات «الدولة الهجومية» (العمليات والاستخبارات)

يمثل مفهوم «الدولة الهجومية» في مجالي العمليات والاستخبارات تحولاً جذرياً عن التوجه الدفاعي، أو سياسة الاحتواء، أو التعامل مع الإرهاب بوصفه مجرد قضية مرتبطة بإنفاذ القانون. فبدلاً من ذلك، تنشئ هذه الاستراتيجية جهازاً استباقياً للأمن القومي، مصمماً لاستباق التهديدات، وإضعافها، والقضاء عليها قبل وصولها إلى الأراضي الأمريكية. وفي هذا الإطار، لم تعد الاستخبارات مجرد وسيلة لرصد الوضع الراهن، بل أصبحت سلاحاً يُستخدم لتوجيه العمل المباشر. وتشمل أدوات هذه «الدولة الهجومية» مزيجاً متناغماً من القوة العسكرية الفتاكة، والحرب السيبرانية، والخنق الاقتصادي.

تفويض الصلاحيات العسكرية (لامركزية القرار)

لضمان تنفيذ العمليات بسرعة تتناسب مع سرعة التهديد، لا مع بطء الإجراءات البيروقراطية، تُلغي هذه الاستراتيجية شرط موافقة البيت الأبيض على كل ضربة لمكافحة الإرهاب. ومن خلال تفويض سلطة توجيه الضربات إلى قادة العمليات العسكرية، تُمكّن حالة الهجوم القادة الميدانيين من شنّ ضربات حركية فور تحديد الأهداف عالية القيمة.

ويُعدّ تفويض السلطة العسكرية أداة تشغيلية أساسية للنهج الهجومي للإدارة، من خلال إعادة العمل بقواعد الاشتباك، إذ تنص الاستراتيجية على العودة إلى وضع عملياتي أكثر فعالية وكفاءة. وفي هذا السياق، أصدر الرئيس توجيهاً بإعادة العمل بقواعد

الاشتباك الخاصة بمكافحة الإرهاب، والتي كانت مطبقة خلال ولايته الأولى فيما يتعلق بالضربات ضد الأهداف الإرهابية.

وفضلاً عن تمكين القادة الميدانيين، ولتسريع العمليات الهجومية وتقليل التأخيرات البيروقراطية، قامت الإدارة بتفويض عملية اتخاذ القرار بشأن الضربات القاتلة، إذ تنص الاستراتيجية صراحةً على أن جزءاً كبيراً من سلطة تنفيذ الضربات قد أُعيد تفويضه إلى القادة الميدانيين بدلاً من البيت الأبيض، كما كان الحال في عهد إدارة بايدن.

العمليات الاستخباراتية والسيبرانية الاستباقية

وفقاً للوثيقة، تُعدّ عمليات الاستخبارات الاستباقية والعمليات السيبرانية أدوات هجومية أساسية تُستخدم لتفكيك التهديدات استباقياً ومعاقبة الدول الراعية للإرهاب. وبدلاً من الاعتماد على المواقف الدفاعية فقط، تُجيز الاستراتيجية اتخاذ إجراءات استباقية فعالة، إذ تنص صراحةً على استخدام «العمليات السيبرانية الهجومية ضد من يخططون لقتل أمريكيين أو يدعمون من يخططون لذلك».

ويشمل ذلك نشر عمليات سيبرانية بالتوازي مع الجهود العسكرية والاستخباراتية لاستهداف الجماعات الإرهابية المدعومة من دول، مثل تلك التي تدعمها إيران، وذلك من خلال تقويض الدعم الحكومي السري. إذ تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للاستراتيجية في تحديد شبكات الدعم السري التي تقدمها الدول المعادية للعصابات والمنظمات الإسلامية وتفكيكها بالكامل.

فضلاً عن ذلك، تتضمن الاستراتيجية إجراءات سرية مكلفة لردع رعاية الدول للإرهاب، حيث ستستخدم الولايات المتحدة عمليات سرية مصممة لجعل تمويل الجماعات الإرهابية مكلفاً للغاية للأنظمة المعادية. ويستهدف ذلك، على وجه الخصوص، الأنظمة التي تزود الجماعات الإرهابية بتقنيات ذات استخدام مزدوج، مثل الطائرات المسيّرة، أو الأسلحة المتطورة، أو المواد الكيميائية الأولية المستخدمة في تصنيع المخدرات الفتاكة.

إضافةً إلى ذلك، ناقشت الوثيقة فكرة التفوق الاستخباراتي في الكشف والاستهداف، إذ تُبرز القدرات الفريدة لوكالات ووحدات الاستخبارات الأمريكية، التي أصبحت من بين الأكثر تطوراً عالمياً في كشف واستهداف الأهداف عالية القيمة على مستوى العالم. ويُمكّن هذا الجمع الاستباقي للمعلومات الاستخباراتية وحدات الجيش من المستوى الأول والثاني من القضاء بسلاسة على هذه التهديدات المستهدفة.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالبعد الاستخباراتي في استراتيجية مكافحة الإرهاب لعام 2026، طُرحت فكرة استهداف الخصوم في مجالات متعددة، إذ تُعدّ الإجراءات السيبرانية والسرية الاستباقية جزءاً من تفويض أوسع لاستخدام الأدوات الدبلوماسية، والمالية، والسيبرانية، والسرية، لتقويض وردع الجهات الفاعلة الحكومية عن مساعدة أي منظمة إرهابية أجنبية مصنفة، سواء كانت عصابات إجرامية، أو جماعات جهادية، أو متطرفين يساريين عنيفين.

عسكرة عقيدة مونرو (نصف الكرة الغربي)

يشير مصطلح «عسكرة مبدأ مونرو» إلى تحول جذري في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وقد طُرح هذا المبدأ في الأصل عام 1823 لردع الإمبراطوريات الأوروبية عن التدخل في نصف الكرة الغربي، إلا أنه خضع لتحديثات كبيرة عبر الزمن. وفي إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية لعام 2026، يتخلى هذا المبدأ عن دبلوماسية القوة الناعمة التقليدية والتكامل الإقليمي، لصالح الردع العسكري المباشر، ويتعامل مع الأمريكيتين بوصفهما ساحة عمليات أساسية لمكافحة الإرهاب والمخدرات.[4]

إذ تُجسّد وثيقة مكافحة الإرهاب لعام 2026 هذا التوجه العسكري من خلال طمس الخط الفاصل قانونياً بين العمل الشرطي الداخلي والحرب الدولية في نصف الكرة الغربي، ومن أبرز تلك المسارات هي، تصنيفات المنظمات الإرهابية الأجنبية والضربات العسكرية، إذ تُصنّف الاستراتيجية رسمياً عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية كمنظمات إرهابية أجنبية، وبذلك، تُخوّل الجيش الأمريكي شنّ ضربات عسكرية مباشرة ضد عمليات تهريب المخدرات في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي.[5] كذلك ما يتعلق بالتدخل السيادي، إذ تشجع الوثيقة

4. Zhang Monan, The New Monroe Doctrine, (Hong Kong: China-US Focus, 2026), https://www.chinausfocus.com/foreign-policy/the-new-monroe-doctrine#:~:text=This%20hardening%20of%20methods%20reflects,and%20the%20weaponization%20of%20law.
5. Christopher Hernandez-Roy, Juliana Rubio, President Trump's Latin America Policy: Short-Term Gains, Long-Term Risks, (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies),

العمليات العسكرية والاستخباراتية الأحادية الجانب داخل الدول المجاورة، مُشيرةً صراحةً إلى اعتقال الزعيم الفنزويلي نيكولاس مادورو كمثال ناجح على تطبيق هذه السياسة، أما المسار الثالث فهو المخدرات كأسلحة دمار شامل، فمن خلال تصنيف الفنتانيل والمواد الكيميائية الأولية له كأسلحة دمار شامل، تكتسب الإدارة سلطة قانونية استثنائية لنشر الأصول العسكرية دولياً لوقف عصابات المخدرات، مما يحول مكافحة تهريب المخدرات فعلياً إلى مهمة عسكرية مضمونة النجاح.

الضربات المباشرة ضد الدول الراعية للإرهاب (الشرق الأوسط)

وصفت الوثيقة إيران بأنها أكبر تهديد في الشرق الأوسط للولايات المتحدة، وأكدت مواصلة العمليات ضد قدراتها النووية والصاروخية وشبكة وكلائها، وهي وثيقة تضع إيران في مركز التهديدات الأمنية والإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقدمة هذه الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض، وصف دونالد ترامب النظام الإيراني بأنه «الراعي الحكومي الأول للإرهاب في العالم»، وكتب أن عمليتي «مطرقة منتصف الليل» و«الغضب الملحمي» وجهتا ضربات مدمرة إلى «النظام الإيراني الخبيث» لضمان ألا تتمكن إيران أبداً من امتلاك سلاح نووي. كما تشير الوثيقة إلى تحييد التهديد النووي الإيراني من خلال هذه العمليات بوصفه نموذجاً للقوة العسكرية والردع الأمريكي.

---

https://www.csis.org/analysis/president-trumps-latin-america-policy-short-term-gains-long-term-risks#:~:text=Shortly%20thereafter%2C%20the%20Department%20of,responses%20to%20perceived%20drug%20threats.

وتربط الوثيقة أيضاً النظام الإيراني بشبكات الإرهاب العابرة للحدود والكارتلات في نصف الكرة الغربي، من خلال عملية «العزم المطلق». وتشير إلى أن رئيس فنزويلا السابق، نيكولاس مادورو، الذي اعتقلته الولايات المتحدة، كان رئيس كارتل مرتبطاً بإيران الداعمة للإرهاب وبوكيلها حزب الله.[6]

6. استراتيجية مكافحة الإرهاب الأميركية: إيران «أكبر تهديد» للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، (طهران: إيران إنترناشيونال، 2026)، https:// www.iranintl.com/ar/202605078148

قراءة أخيرة

تمثل استراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية لعام 2026 تحولاً جذرياً في مفهوم الأمن القومي، إذ تنقل جهاز مكافحة الإرهاب الأمريكي من وضعية تحقيق الاستقرار والاحتواء العالميين إلى نموذج هجومي عدواني بشكل كبير، قائم على مبدأ (أمريكا أولاً)، ويكمن جوهر هذا التحول في إعادة هيكلة جوهرية للبعد الاستخباراتي. وتتصور الاستراتيجية مجتمع استخباراتي يركز تركيز تام على الشؤون الخارجية، ويتسم بالاستباقية الحاسمة، ويتكامل بشكل وثيق مع العمل العسكري الفوري والفعال.

كما أن هذه الاستراتيجية تُوظّف المعلومات الاستخباراتية بوصفها أداة دبلوماسية، إذ ستقدّم الولايات المتحدة معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ لحلفائها الإقليميين في أوروبا وأفريقيا وآسيا، ولكن بشرط «نقل الأعباء»، بحيث لن تتحمّل الولايات المتحدة العبء الأكبر لمكافحة الإرهاب العالمي، بل تتوقع من حلفائها الأثرياء وشركائها توظيف المعلومات الاستخباراتية الأمريكية لتحمّل المسؤولية الرئيسية عن العمليات العسكرية في مناطقهم. وعليه، تُعدّ استراتيجية 2026 بمثابة مخطط لجهاز استخباراتي أقل اهتماماً ببناء الدول أو بعمليات الشرطة العالمية المعقدة، ويركّز بشكل كبير على التحديد السريع والدقيق للتهديدات الوجودية للأمن القومي، بما يسهّل تدميرها الفوري.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org